المقاربة الأمنية الجزائرية لتأمين الحدود في ظل المتغيرات الاقليمية.

د.عياد محمد سمير: أستاذ محاضر قسم "أ"
جامعة أبو بكر بلقايد –تلمسان–

أ. قادة بن عبد الله عائشة : أستاذة مساعدة "أ"
جامعة أبو بكر بلقايد–تلمسان–

الملخص:

تشهد البيئة الافريقية حالة من لااستقرار نظرا لزيادة التهديدات الأمنية العابرة للحدود كالارهاب، الهجرة غير الشرعية، تجارة المخدرات..، وكذا انتشار واسع الفقر والأميّة التي انعكست على أداء وظائف الدولة وإدارتها لمؤسساتها، أضف إلى ذلك الأزمات التنموية التي ساهمت في تغذية ثقافة العنف واكتسابها خاصة التعدّي لدول الجوار الجغرافي.

لكل هذا حاولت الدول الوطنية على غرار الجزائر تحصين إطارها الجغرافي وتأمينه نظرا لشساعة حدودها وانكشافها الأمني مما وجعلها عرضة لزيادة وتنامي الجريمة المنظمة التي تنبع من دول الجوار الافريقي أو حتى المغاربي خاصة بعد أحداث الربيع العربي في تونس وليبيا.. وحالة الانفلات الأمني في هاته الدول.

وتحاول هذه الورقة البحث في الآليات التي اعتمدتها الجزائر سواء باعتبارها فاعلا أساسيا في ادارة حدودها الوطنية وتحصينها ضد المخاطر والتهديدات، أو حتى في الاطار الثنائي التعاوني مع دول الجوار لغرض التصدي للتهديدات الأمنية وتأمين حدودها الوطنية.

الكلمات المفتاحية: ادارة الحدود، الارهاب، الهجرة غير الشرعية، تجارة المخدرات، التعاون الثنائي، الشرطة الحدودية.

Résumé

Alors que la scène africaine est témoin d'une situation d'instabilité au milieu de menaces sécuritaires transfrontalières accrues telles que le terrorisme, l'immigration clandestine, le trafic de drogue,la pauvreté et l'analphabétisme qui se reflète dans la performance des fonctions de l'État et de la gestion de leurs institutions, ce qui a contribuer à l'acquisition et l'entretien de la culture de violence en particulier la violation géographique des pays voisins. Pour autant, des état comme l'Algérie ont tenté de renforcer et de sécuriser leurs cadres géographique face à l'ampleur de leurs frontières et à leurs exposition par le biais de politiques et de procédures juridiques dissuasives ou coopératives visant à limiter les excès mettant en péril la sécurité et la stabilité des états.

Ce document tente d'examiner les mécanismes adoptés par les pays africains pour gérer leurs frontières nationales et les protéger contre toutes les menaces et tous les risques, et pour travailler à la création d'une plateforme de coopération pour la prospérité économique.

Mots-clés: gestion des frontières, terrorisme, coopération bilatérale, police des frontières.

مقدمة

تعتبر التحولات التي عرفتها البيئة الإقليمية للجزائر مصدرا للاستقرار واللأمن لإفرازها العديد من التهديدات الأمنية مما يؤثر على أمنها واستقرارها، خاصة وأن تلك الدول قد أصبحت غير قادرة على تأمين سيادتها وحتى حدودها الوطنيّة، مما فرض على الجزائر منطقاً جديداً للتعامل مع تلك التهديدات الأمنيّة من أجل تأمين حدودها الوطنيّة.

لهذا تحاول هذه الورقة، البحث في آليات واستراتيجيات التعامل التي اعتمدتها الجزائر من أجل تأمين حدودها الوطنيّة وحماية مواطنيها.

ومن أجل ذلك تم صياغة الخطة التاليّة:

خطة الدراسة:

1- المتغيّرات الأمنية في البيئة الإقليمية الجزائرية

2- التدابير والإجراءات الوقائية لتأمين الحدود الجزائرية

أ- التدابير العسكرية الردعية

3- التعاون المشترك لإدارة الحدود

أ- في إطار ثنائي

ب- في إطار جماعي مؤسساتي.

ج- التدابير التنموية

الخاتمة

1- المتغيّرات الأمنية في البيئة الإقليمية للجزائر

تشهد البيئة الإقليمية للجزائر تهديدات عديدة نتيجة تضافر عوامل ساهمت في زعزعة أمن واستقرار دول المنطقة بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، فقد برهنت الأوضاع الداخلية لدول الجوار في كل من ليبيا ومالي على فشل ذريع في إدارة شؤونها الداخلية مما أسفر عن حالة من الفوضى وعدم الاستقرار.

وتأتي في مقدمة هذه التهديدات ظاهرة الإرهاب التي أصبحت لا تعترف لا بالحدود المكانية ولا الزمانيّة يتعمد على أسلوب العنف غير القانوني، أو التهديد به بأشكاله المختلفة، كالإغتيال أو التشويه، والتخريب والنسف بغية تحقيق هدف سياسي معين، مثل كسر روح المقاومة والالتزام عند الأفراد، وهدم المعنويات عند الهيئات والمؤسسات كوسيلة من وسائل الحصول عل المعلومات أو المال، وبشكل عام استخدام الإكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشيئة الجهة الإرهابية[i].فقد ظهرت العديد من الجماعات الإرهابية نتيجة لضعف الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ومن بين تلك الجماعات، "جماعة بوكو حرام" في نيجيريا، وجماعة "أنصار الدين" و"جماعة الجهاد والتوحيد" في مالي التي برزتا عقب المواجهات التي شهدها شمال مالي بين القوات الحكوميّة وقوات الطوارق المتمردة، بالإضافة إلى "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي" والذي جاء امتدادً للجماعة السلفيّة للدعوة والقتال[ii]، كما أن افريقيا اليوم معرضة لكافة أشكال وأنواع الاضطرابات الأمنيّة ومن بينها[iii]:

- هشاشة بناء الدولة وضعف الأداء والديمقراطي وسيطرة منطق القوة والغاب على القرار السياسي مما يؤدي كل مرة إلى وقوع الانقلابات أو إلى الانفلات الأمني.

- ضعف الأداء الاقتصادي مما يدفع إلى ضعف التنمية وبالضرورة غياب الاستقرار والثورات الشعبيّة، خاصة وأن المنطقة تتعرض باستمرار للجفاف والتصحر والفيضانات وانعدام الأمن الغذائي مما زاد من نشوب الصراعات حول الموارد وأدرى إلى ضعف المجتمعات، ومع مرور الوقت تفاقمت الصراعات الدائرة بيت المجتمعات الرعويّة والمجتمعات الزراعية وطالت حتى المناطق المجاورة[iv].

- التأثر بالتدخلات الخارجية سواء كانت دويلاتية أو المؤسسات المتعددة الجنسيات مما يجعل ثروات القارة مستباحة ولا يمكن استغلالها.

- مشكلة الهوية وصراعات اثنية-قبلية وغيرها مما يسهل استفحال الأزمات الداخلية.

- التحالف العضوية بين الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة مما يجعل من القارة لا تشهد استقرار ودائمة الاضطرابات الأمنيّة.

كما تعتبر الجزائر منطقة عبور ومصدر للمهاجرين غير الشرعيين الذين يحلُمون بالوصول إلى سواحل أوروبا خاصة ايطاليا وإسبانيا ويستخدمون في ذلك الممر الغربي للبحر المتوسط، مُحاولين عبور الجزائر والمغرب إلى إسبانيا، فأوروبا هي وجهة رئيسية لموجات الهجرة المختلطة من بلدان شمال افريقيا نظرا للقرب الجغرافي والروابط التاريخية، ففي عام 2014 أُوقف حوالي 4.755 شخصا منهم من الجزائر والمغرب حاولوا العبور عن طريق اقتحام الأسوار حول الجيوب الاسبانية في سبتة ومليليةv. وشهد شهر مارس عام 2016 زيادة بنسبة 152.8%في أعداد الواصلين إلى ايطاليا التي قاربت 9.676 شخصا مقارنة بأعداد شهر فبراير وهي 3.828أما الذين لقوا حتفهم في قلب المتوسط فقد بلغوا 246 شخصا من المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء السياسي[vi].

كذلك تشهد تجارة الكوكايين هي الأخرى رواجاً في غرب افريقيا وما يُفسّر اختيار هذه المنطقة كنقطة انطلاق لاستيراد الكوكايين من أمريكا الجنوبية ومن تم تسويقها نحو أوروبا، هو افتقار منطقة لرقابة كافية بالإضافة إلى ضعف مؤسسات الدولة، قلة التدريب للقوى الأمنية وهو ما يحول دون تمكنها من السيطرة على كلّ أراضيهاvii، حيث يتم نقل المخدرات من غرب افريقيا في قوافل مدججة بالسلاح ومركبات رباعية الدفع تسترشد بنظام التموضع العالمي GPS عبر نيجيريا ومالي والصحراء الغربية إلى الجزائر وليبيا والمغرب ومن تم تهريبها إلى أوروباviii.

إن تزايد حركة تجارة المخدرات صاحبه تزايد تجارة الأسلحة خاصة الخفيفة منها والتي يسهل استخدامها لتسوية النزاعات المسلحة بين الجماعات، فتقريباً كل السكان يحملون سلاحاً خفيفاً ومرد ذلك إلى أنها تباع بأسعار منخفضة، فقد أوردت التقارير الدولية انتشار أكثر من 81000 قطعة كلاشينكوف في منطقة الساحل[ix] وهو الأمر الذي سهل مهمة تحرك الجماعات الإرهابية خاصة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي التي أصبحت تستخدم أشكالاً مختلفة من وسائل الإتصال الفعالة التي حوّلت الصحراء لطريق سريع لنقل الكوكايين، كما أصبحت عمليّات الإختطاف المموّل الرئيس لهذه الجماعات فمنذ سنة 2003 تم اختطاف 30 شخصاً وطلبوا الحصول على فدية للإفراج عنهم[x].

فحدود الجزائر الطويلة عرضة كلها للتهديدات غير دولتية المصدر، لا سيما نشاط الجماعات الإرهابية، وتنامي الجريمة المنظمة، خصوصاً تهريب الأسلحة والبضائع والمخدرات وتهريب الأشخاص (شبكات الهجرة السرية)، بيد أن حدودها مع ليبيا، ومع مالي، وجزئياً مع تونس، هي اليوم الأكثر اضطراباً وخطورة، بسبب فشل الدولة وعجزها عن فرض سلطتها على كل أجزاء ترابها وعلى حدودها، خصوصاً فيما يخص الحالتين الليبية والمالية. فالحدود مع الدولتين تعرفان لااستقراراً بالنظر إلى الأزمات السياسية وأصبح الوضع خاصة في شمال مالي ملاذاً للجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة فالأطراف الفاعلة في شمال مالي، والمتمثلة في الحركات الأزوادية، لا تكنّ عداء للجزائر، حتى وإن كانت لا تشاطرها كلها نظرتها إلى الأزمة المالية، وتصورها لتسويتها، بمعنى أن هذه الحركات ليست مصدر تهديد لأمن الجزائر القومي، على عكس الميليشيات الليبية المعروفة بعدائها للجزائر. نقطة الاختلاف الأخرى تتمثل في التدخل العسكري الفرنسي في مالي، الذي ضغط، بشكل كبير، على الجماعات الإرهابية، التي تنشط في شمال مالي[xi] .

أما الحدود مع تونس فيختلف وضعها، ذلك أن الدولة التونسية لا تعرف مشكلات سياسية كبرى، تهدد بفشلها، وإنما تمر بمرحلة انكشاف أمني، بسبب المرحلة الانتقالية، كما أن هذه الحدود غير طويلة، مقارنة بالحدود مع ليبيا ومع مالي. وتكمن مشكلة الحدود مع تونس، أساساً، في استيطان جماعات إرهابية في المناطق الجبلية الشرقية على الحدود مع الجزائر، ما يخلق مشاكل أمنية للبلدين. وهذا الوضع المختلف هو الذي يفسر الدرجة العالية من التنسيق والتعاون الأمنيين بين الجزائر وتونس، حيث تجد الجزائر في هذه الأخيرة شريكاً حقيقياً. وتدعم الأولى الثانية بشكل واضح أمنياً واقتصادياً (دعم مالي)، مما يدل على درجة عالية من التوافق السياسي بين البلدين[xii].

2- التدابير والإجراءات الوقائية لتأمين الحدود الجزائرية

إن فكرة تأمين الحدود تعود إلى ما قامت به الدول الأوروبية نتيجة ابرام اتفاقية "واستفاليا" عام 1648 والذي أسفر عن وضع جديد للدول الأوروبية أنهت بموجبه عصر الحروب التي خاضتها تلك الدوليات الأوروبية، وحددت بذلك الشكل النهائي للدولة مع احترام سيادتها الوطنية ومكتسباتها القومية.

فقد كانت هذه الاتفاقية بمثابة جملة مبادئ نوع من نظام علاقات دولية وتم حسر البابوية في إطار الوظائف الكنسية، وباتت عقيدة المساواة السيادية سائدة، كما مثلت المحاولة الأولى لمأسسة نظام دولي قائم على أساس قواعد وحدود متفق عليها واسناده إلى تعددية قوى بدلاً من هيمنة بلد واحد[xiii]، ومن تم أعطي للحدود مفهوماً جديداً في العلاقات الدولية لا يجوز التعدي عليها.

فالحدود كما عرفها القضاء الدولي في قضية تحديد الحدود البحرية بين غينيا–بيساو مع السينغال في قرارها المؤرخ في 31 جويلية 1989 بأنها: "خط يتكوّن من مجموعة متتالية من نقاط حدودية للمساحة التي تنطبق عليها مقاييس النظام القانوني للدولة"، أما في الفقه القانوني، فقد عرفها "كاييي Caheir بأنها "تحدد مدى ونطاق الحيّز الأرضي الذي يخضع ليسادة الدولة وبمقتضاه يتم فصلها عن إقليم دولة أخرى"[xiv]، فالحدود الدولية هي قضية أمنية لجميع الحكومات والدول معترف بها بموجب القانون الدولي من خلال قدرتها والقدرة على الحفاظ على حدودها وتأمين أراضيها وحماية مواطنيها القدرة على تأمين الحدود الوطنية هي واحدة من المعايير المستخدمة لتصنيف الدول على أنها قوية وضعيفة وفاشلة[xv].

أ– التدابير العسكرية الردعيّة

تتحرك الدبلوماسية الجزائرية في فضائها الجيوسياسي الإفريقي وهي تدرك أنها تعيش في ساحل من الأزمات الممتدة على حدود تتجاوز 6343 كلم، وهذا الساحل الأزماتي، يرتبط بعدد من المعضلات الأمنية أهمها 5 معضلات كبرى تتمثل أساسا في[xvi]:

– صعوبة بناء الدولة في هذه المنطقة.

– ضعف في الهوية وتنامي الصراعات الإثنية.

– البنى الاقتصادية الهشة "وهو ما سيشكل تهديدات صلبة وليّنة يمكن تصديرها للجزائر.

– ضعف الأداء السياسي، إذ سجلت لحد الآن ست انقلابات في كل من موريتانيا، ومالي والنيجر، انتشار لجميع أشكال الجريمة وأنواع الأشكال الجديدة للعنف البنيوي.

سعت الجزائر على المستوى الداخلي إلى محاربة الإرهاب عن طريق تبني مقاربة المصالحة الوطنية وتعزيز التماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية، من خلال انحسار النشاط الإرهابي، فالأمن حسب "باري بوزان" Barry Buzan هو "السعي للتحرر من التهديد" أو هو "قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على استقلالية هويتها وانسجامها الوظيفي"[xvii] من أجل تحقيق أمن مؤسساتها وأمن أفرادها على حد سواء.

تقوم التدابير الوطنية الجزائرية على مقاربة أمنيّة لتأمين حدودها من كل خطر قد يهدد سيادتها وإقليمها وسكانها، لهذا تم جعل المناطق الحدودية أكثر مراقبة من خلال عسكرتها وانتشار واسع للقوات الأمنية، فقد نشرت جريدة "الخبر" تقريرا عن قيام الرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة" بتحويل ملف تسيير الحدود البرية للجزائر مع 6 دول مجاورة، من وزارة الداخلية إلى وزارة الدفاع الوطني بعد غلق المعابر الحدودية البرية مع كل من موريتانيا، مالي، النيجر وليبيا، واصفة القرار الرئاسي بـــ "عسكرة كل حدود البرية" التي يصل طولها إلى 6385 كلم. وباستثناء المعابر الحدودية مع تونس، فإن كل الحدود البرية للجزائر انتقلت من وصاية المدنيين إلى العسكر[xviii].

فمنطق تأمين الحدود الجزائرية يرتهن بمدى قدرة الدولة وجاهزيتها من الناحية العسكرية في ظل جوار جغرافي متوتر، لهذا سارعت الجزائر إلى محاولة تطويق الصراع في مالي سواء من خلال عسكرة حدودها الجنوبية عن طريق نشر المزيد من القوات المسلحة وزيادة نقاط التفتيش وطلعات المراقبة الجوية لتتبع حركة تجار المخدرات وتجار السلاح والإرهابيين[xix]. ويتطلب عملية مراقبة الحدود زيادة في مستوى التسليح العسكري، حيث بلغ حجم الانفاق العسكري لها 9.37 مليار دولار في عام 2015 وفقاً لآخر المعطيات التي قدمتها وزارة الخارجية الأمريكية، وحدد ذات المصدر عداد 130 الف في القوات البرية، و6 آلاف في البحرية، و13 ألف في سلاح الجو، في حين بلغ عدد القوات شبه العسكرية 100 ألف في عام 2015[xx].

كما تم إنشاء وحدات تابعة للدرك الوطني تحت مسمى "حراس الحدود" وهي تكلف بحراسة البرية للبلاد وحمايتها، بالإضافة إلى تكليفها في مجال الدفاع بما يلي[xxi]:

–الحراسة المستمرة للمناطق الحدودية.

–جمع المعلومات مهما كانت طبيعتها وتبليغها للسلطة العسكرية.

–مراقبة أي دخول من المساس بأمن وسلامة الإقليم.

–مراقبة الأشخاص والممتلكات التي تمر بالمنطقة الحدودية.

–المشاركة في مكافحة الإرهاب والتخريب.

–الحماية والدفاع عن المناطق الإستراتيجية.

ونظرا لاتساع نطاق التهديدات الأمنية خاصة تجارة المخدرات باعتبارها أكبر تهديد للأمن الوطني الجزائري والتي كلفت الاقتصاد الوطني خسائر فادحة، بالإضافة إلى تزايد حدتها ونشاطها خاصة على مستوى الحدود الجزائرية المغربية فقد أقامت قيادة الجهوية الثالثة للدرك الوطني بالتعاون مع أفراد الجيش الوطني الشعبي بوضع تشكيلات أمنية تتمثل في كمائن، دوريات ونقاط مراقبة مشتركة عبر المحاور المحتمل استعمالها من قبل المهربين[xxii]، لهذا تم طرح استراتيجية تقوم على تنمية المناطق الحدودية ولذلك بالتأكيد على الولايات الحدودية وإعطاء حركية جديدة اعتماداً على برنامج خاص تم طرحه من طرف رئيس الجمهورية عام 2017[xxiii].

فاحترافية الجيش قد سمحت له من تأمين حدود الجزائر والوقوف في وجه التهديدات الأمنية وذلك بفضل استغلالها الأمثل للمعلومات الاستخباراتية والدوريات الأمنية المكثفة على الشريط الحدودي من كشف العديد من مخابئ السلاح والذخيرة والمخدرات وخصوصاً في مناطق برج باجي مختار، تيمياوين، عين قزام، تتراواتن في أقصى الوطن، وتؤكد هذه النتائج الميدنية على جاهزية واستعداد وحدات الجيش الوطني في ظل الترابط بين الجماعات الإرهابية وعصابات تجارة السلاح والمخدرات في الشريط الرابط بين تشاد، النيجر، مالي وليبيا[xxiv].

كما قام الجيش الجزائري بإقامة 22 مركزا متقدما في حدوده مع المغرب وموريتانيا وباقي الدول التي لها حدود معها، وتم نشر عدد من القوات المسلحة وتدعيمها بعناصر مكافحة الإرهاب والتدخل مع إمكانية إقامة مدرج لهبوط الطائرات العمودية في خطوة أولى نحو تأمين حدودها لمواجهة التهديدات الأمنية خاصة مع تمدد نطاق تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا[xxv].

من جهة أخرى، شددت الأنظمة والقوانين العقوبات الإدارية والمخالفات على فئة المواطنين المخالفين للقوانين والأنظمة المعمول بها في الجزائر، خاصة في المادة (175: مكرر1) من قانون العقوبات والتي تعاقب بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر وبغرامة من 20.000 إلى 60.000 دج كل جزائري أو أجنبي مقيم يغادر الإقليم الوطني بصفة غير شرعية، أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية، وذلك بانتحاله هوية أو استعماله وثائق مزورة أو أي وسيلة احتيالية أخرى للتملص من تقديم الوثائق الرسميّة اللازمة، وتطبق نفس العقوبة على كل شخص يغادر الإقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود[xxvi].

3- التعاون المشترك لإدارة الحدود

أ- في إطار ثنائي

إن الحدود اليوم لم تعد بين الأمم، وإنما بين الأغنياء والفقراء بين الأحرار وغير الأحرار وبين المحضوضين والمهانين، وهي المقولة التي قالها الأمين العام الأممي السابق "كوفي عنان" لؤكد على مدى تأثير الوضع العالمي لتطور التفاعلات الدولية على الحدود بين الدول، سواء تلك التفاعلات التي تحدث على المستوى الدولاتي (دولة-دولة) أو على المستوى المجتمعي (مجتمع-مجتمع)[xxvii]، لهذا تطلب الوضع في افريقيا بلورة اجراءات تعاونية مشتركة من أجل إدارة حدودها الوطنيّة.

وقد خلف الاستعمار مشكل الحدود تعتبر من المشاكل المستعصية في الوقت الراهن، لهذا سعت الجزائر إلى ترسيم حدودها مع جيرانها، خاصة عقب الهجوم التي قامت به القوات المغربية على الجزائر، حيث تعود حيثيات هذا النزاع إلى عام 1963 وهو عملية تخرج عن سياق نص المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة، إلا أن ذلك لم يدم طويلاً بسبب استمالة ودفاع القوات الجزائرية على وحدة واستقلالية أراضيها الوطنية. وخلص النزاع إلى إبرام اتفاقية ترسيم الحدود بينهما في الرباط بتاريخ 15 جوان 1972 والتي أكدت على مبدأ ثبات واستقرار الحدود وكذلك عدم جواز الاعتداء عليها، وهي الاتفاقية التي صادقت عليها الجزائر بالأمر رقم 73-20مؤرخ في 17 ماي 1973والمغرب في عام 1992[xxviii].

أما بالنسبة لدول الجوار الأخرى، فقد تم الموافقة على اتفاقيات ترسيم الحدود بموجب المراسيم التاليّة[xxix]:

1- مرسوم رقم 83-377مؤرخ في 28 ماي 1983، يتضمن المصادقة على معاهدة الإخاء والوفاق بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية التونسية.

وعملت الجزائر مع جيرانها على تأمين حدودها عن طريق تكثيف دورات المراقبة الحدودية والتنسيق الأمني على طول الشريط الحدودي الجزائري، من خلال نشر رجال الشرطة والدرك الوطني وحرس الحدود، وذلك عقب الانفلات الأمني الذي شهدته كل من تونس، ليبيا ومالي وهو ما فرض عليها منطق القوة لمواجهة هذه التهديدات الأمنيّة.

وباشرت الجهات المكلفة بحماية ومراقبة الحدود تنفيذ جملة من الترتيبات تدخل ضمن خطة أمنيّة جديدة لتأمين الحدود الجزائرية المغربية بُغيّة مُضاعفة جهود مكافحة التهريب بكافة اشكاله ووضع حد لعمليات الاضرار بالاقتصاد الوطني وحماية الامن القومي، وترتكز هذه الخطة أساسا

على تشديد الرقابة على الحدود من خلال تكثيف الدوريات الراجلة والمتنقلة مع تكثيف طيران حوامات الاستطلاع الجوي الى جانب ترميم الخنادق، وتشكيل وحدات مختلطة من الجيش والدرك إلى جانب حرس الحدود من أجل القيام بدوريات راجلة وأخرى متنقلة بواسطة سيارات رباعية الدفع، وبناء جدران وعوازل ترابية في النقاط الحساسة والمهمة والتي تشكل منافذ لتسلل المهربين[xxx].

وقد تم الاتفاق على جملة من المبادرات بين الجانبين الجزائري والليبي في مجال التعاون الأمني بحيث يعد هذا الاتفاق بداية الانطلاق في علاقة جديدة مرتكزة على الأخوة الصادقة والاحترام الحقيقي، واحترام سيادة الدول والتعهدات والالتزامات ومبدأ عدم التدخل في الأمور الداخلية للدول الأخرى، إضافة إلى التعاون من أجل تنمية وتطوير البلدين[xxxi].

من جانب آخر، كان هناك تنسيق أمني بين الجزائر وتونس وينطوي هذا التنسيق على تدريب الجيش التونسي على فنون حرب العصابات التي تعتمد عليها الجماعات المتشددة، وذلك بما يمتلكه الجيش الجزائري من خبرة دويلة في محاربة الإرهاب، في ظل الحالة الهشة التي تشهدها تونس وتعطش الكثير من شبابها المتشبع بالفكر السلفي الجهادي للجهاد من ناحية أخرى[xxxii].

فقد أنشأت الجيوش التونسيّة والجزائرية لجنة تنسيق عسكرية لمنع مُرور العناصر الإرهابيّة والاتجار بجميع أنواعه، واعتمد الجيش الجزائري على خطة أمنيّة تتضمن إنشاء مناطق عسكرية جديدة ومُراقبة الاتصالات، التبادل السريع للمعلومات، المراقبة الجوية لشريط الحدود، إجراء عمليات عسكرية على جانبي الحدود[xxxiii]، من أجل تحصين أمنها مع ليبيا (ديسمبر 2012)، مالي (جانفي 2013) وتونس (أوت 2013) وتأتي هذه الجهود لتقييد ومراقبة المعابر الحدودية التي تعتبر نتيجة مباشرة لزيادة الإتجار عبر الحدود، الإرهاب، والجريمة العابرة للحدود الوطنية المتجذرة في مجموعة متنوعة من الأزمات عبر المنطقة[xxxiv].

وفي ذات الشأن عقد الأطراف الثلاثة (الجزائر– تونس– ليبيا) اجتماعا بمدينة "غدامس" بتاريخ 12.01.2013 لبحث أمن الحدود في ظل تدهور الأوضاع الأمنية وانتشار الأسلحة بعد سقوط نظام "القذافي" وعجز الحكومة الليبية الجديدة في السيطرة على الميليشيات المسلحة[xxxv]، وقد تمخض عن هذا الاجتماع ما يلي[xxxvi]:

– تفعيل التعاون الأمني بين الدول وعقد اجتماعات دورية.

– التنسيق بين الأطراف للتصدي للتحديات الأمنية خاصة الإرهاب، الجريمة المنظمة، تبييض الأموال.

ب– في إطار جماعي مؤسساتي

وفي سنة 2009 أقرّت كل من الجزائر، ليبيا، مالي، موريتانيا والنيجر خطة أمنيّة ترتكز بشكل أساسي على بناء قُوّة عسكرية نظاميّة قِوامُها 25 ألف جندي مُشكلة من الجيوش النظامية للدول الخمس وذلك بالتعاون مع الميليشيا القبلية المنتشرة في الصحراء من قبائل الطوارق والعرب والزنوج ودعم جهود السيطرة الحكومية على الحدود الدولية في المنطقة[xxxvii].

تم استحداث جهاز شرطة افريقي تحت مسمى "الأفريبول" وهي آلية تابعة لمؤسسات الإتحاد الإفريقي للتعاون الشرطي بين الدول الإفريقية من أجل مواجهة التحديات الأمنيّة من خلال دعم التعاون والتنسيق الأمني المشترك، حيث قال اللواء "عبد الغني هامل" بأن "الأفريبول سيشكل لا محالة قيمة مضافة في رصيد التعاون الشرطي الإقليمي والدولي، بل سيكون المحرك والحلقة القوّية في سياق التحالف الاستراتيجي ضد الإرهاب والجريمة بكل أشكالها"[xxxviii].

كما شكل التعاون الأورومتوسطي مسألة مهمة في علاقات شمال وجنوب المتوسط في ظل تزايد التهديدات الهجينة والتي أصبحت تهديدات عابرة للحدود وهو ما دفع الطرفين إلى توسيع جهودهما من أجل مراقبة وتأمين حدودهما في المتوسط كما يفرضه القرب الجغرافي، فعملية تسيير الحدود تهتم بإدارة الحدود عن طريق مجموعة من الإجراءات والتقنيات التي تنظم النشاطات وحركة المرور ومراقبة الأشخاص وممتلكاتهم، لهذا أوكلت هذه المهمة إلى وكالات تابعة للإتحاد الأوروبي وهي: الأوروجيسيت Eurojust، الأوروبول Europol، والفرونتكس Frontex[xxxix].

إن التعاونالأورومتوسطي في مجالي الشرطة وتسيير الحدود يعود إلى مسألتين هامتين تتعلق الأولى بصعوبة وجود شرطة دولية تمكن عناصرها من البحث عبر العالم عن الأدلة المتعلقة بارتكاب الجرائم وتوقيف مرتكبيها، أما الثانيّة فتتعلق بحقيقة أن شرطة أي دولة لا يمكنها القيام بأعمالها ومهامها في إقليم دولة أخرى ولا حتى تنفيذ أي عمل يطلب منها من طرف دولة أجنبيّة في أقاليمها بالذات[xl] لهذا ظهرت وكالات تسعى بالأساس إلى تطبيق القانون والبحث على واسع النطاق.

ج– التدابير التنموية

حافظت الجزائر تاريخياً على علاقاتها مع دول الجوار تأسيساً على مبادئ دبلوماسيتها التي ترفض تدخلها في شؤون الدول الأخرى، واحترام الشؤون الداخلية وحسن الجوار الايجابي من خلال المشاركة الفعالة في تسوية النزاعات بالحلول والطرق السلميّة "حالة مالي" و"الحالة الليبية" من أجل المحافظة على الدولة ومؤسساتها في ظل ما تواجهه من صعوبات وتحديات أمنية قد تنعكس على أمن واستقرار دول الجوار خاصة الجزائر.

في ظل تزايد معدلات الفقر وانعدام شروط التنمية (زيادة معدلات الوفيات، انعدام نظم الصرف الصحي، المجاعة، الأمراض...) قررت الدول الافريقية وعلى رأسها الجزائري تبني مشروع تنموي من أجل مساعدة الدول الافريقية على تجاوز مشاكلها وبالتالي تقليل في مستوى التهديدات الأمنية، لهذا قامت الجزائر بمحو ديون الدول الافريقية، وكذا المساهمة في جهود بناء الدول وتسويق برنامج المصالحة الوطنية وكذا حل النزاعات بالطرق السلمية في إطار الاتحاد الإفريقي.

كما قامت بتوسيع نطاق الشراكة من أجل تنمية افريقيا "النيباد" مع كل من "مصر، السينغال، جنوب افريقيا" وهي المبادرة التي تسعى إلى تنمية افريقيا وتخليصها من عجزها الهيكلي والنهوض بالحكم الاقتصادي والاستثمار في الشعوب الافريقية ومواجهة التحديات الحاليّة التي تواجه القارة الافريقية والتي تتمثل في الفقر المتزايد والتخلف واستمرار التهميش من خلال التأكيد على الأولويات التاليّة[xli]:

- التعاون والاندماج الإقليمي.
- السلم والأمن.
- الديمقراطية والحكم الرشيد سياسياً واقتصادياً.
- بناء القدرات والخبرات.
- الإصلاحات السياسية وزيادة الاستثمار في قطاعات: الزراعة، التنمية البشرية بالتركيز على الصحة، التعليم، والعلوم التقنيّة وتنمية المهارات، بناء وتحسين البنية الأساسية وتقنية الاتصالات، الطاقة والنقل والمياه.

كما تعتبر تشجيع التجارة البينية خطوة هامة من أجل تأمين حدود الدول عن طريق ربطها بمشاريع واستثمارات بينية ومساعدة المجتمعات المحليّة وإشراكها النشط في إدارة حدودها وتدريب الأفراد والاستخدام السليم للتكنولوجيا الحديثة[xlii]، كما تم اقتراح مبادرة الخط العابر للصحراء من أجل زيادة الترابط بين الدول الافريقية تمّ التوقيع على مشروع الطريق العابر للصحراء والذي من شأنه أن يربط الجزائر وجنوب الصحراء ويربط كذلك المغرب العربي أو شمال افريقيا بغرب افريقا[xliii].

وتبلغ القدرة السنوية لخط الأنابيب العابر للصحراء 18-30بليون متر مكعب، بالإضافة إلى أن العديد من الشركات الأجنبية كـــ "غاز بروم الروسية" قد أبدت اهتمامها بالمشروع، إلا أن هناك العديد من التحديات الأمنية التي من شأنها أن تُعرقل المشروع خاصة وأن المنطقة تشهد عدم استقرار إلا أن ذلك لن يحُد من عزيمة الدول المشاركة في المشروع، حيث قال "جافين برودلي" من مؤسسة كويست في بريطانيا، وهي شركة استشارات أمنية، أنّ"الاعتبارات الأمنية خطيرة... لكن المشكلات الأمنية يمكن التغلب عليها اذا كانت العوامل الاقتصادية جيدة"[xliv].

خريطة رقم 01: توضح خط أنابيب الغاز العابر للصحراء

المصدر: *https://www.marefa.org/خط_أنابيب_الغاز_العابر_للصحراء*

خاتمة

إن عملية إدارة الحدود هي عملية تكاملية تسعى إلى تكثيف التعاون بين الدول من أجل الكشف المبكر عن نشاطات الجريمة المنظمة عند الحدود من أجل بعث الأمن والاستقرار في دول المنطقة، في ظل التجاذبات والتحولات الإقليمية التي أصبحت تشكل تهديداً أمنياً متنامياً.

فالإجراءات التي اتبعتها الجزائر تعبر عن رغبتها في تأمين حدودها والحفاظ على كيانها وذلك بحكم موقعها الاستراتيجي من جهة وقدرتها على مواجهة التهديدات الأمنية مقارنة بالدول الأخرى من جهة ثانية، فالمقاربة الجزائرية تستدعي تكثيف جهودها وبالتنسيق مع دول الجوار الجغرافي من أجل تحصين أمنها وذلك في إطار برنامج إدارة حدود فعال ومتكامل.

إلا أن الأوضاع الراهنة تفرض على الجزائر ضغوطات متزايدة خاصة وأن بيئتها الإقليمية تشهد تزايداً في معدلات الجريمة المنظمة وكذا فشل مؤسساتي لدول المنطقة مما يجعلها عاجزة عن مراقبة أمنها الوطني، وهو ما يضعف التعاون الإقليمي ويفرض مزيداً من الضغط على الحكومة الجزائرية من أجل بدل مزيد من الجهد في هذا الإطار.

---

[i]– برباش رتيبة، الأمن والارهاب في المغرب العربي: مقاربة استراتيجية. (**رسالة ماجستير غير منشورة**). جامعة الجزائر03: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012، ص.12.

[ii]– محمد قاياتي، "التنظيمات الإرهابيّة في افريقيا"، في الموقع الإلكتروني:

http://anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=67955، تاريخ الدخول: 2018/06/22، ساعة الدخول: 13:13.

[iii]– أحمد ميزاب، "آليات صناعة الاستقرار وكحفزات مواجهة الإرهاب"، **مجلة الشرطة**. العدد131، جوان 2016، ص.68.

[iv]– جيلبرت خادياجالا، شرق افريقيا: الأمن وإرث الهشاشة. **دراسات عالمية**. ط.1،العدد 86، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009، ص.22.

[v]– الأمم المتحدة، **تقرير الهجرة الدولية لعام 2015: الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متطورة**.

[vi]– منبر الهجرة المختلطة لشمال افريقيا، **"تغطية شاملة للهجرة المختلطة إلى وعبر ومن شمال افريقيا"**، مارس 2016،ص.7.

[vii]– أنجل م. راباسا، "الإرتباط الأطلسي: علاقات أمريكا اللاتينية بمحاور غرب افريقيا الإرهابية في إطار تجارة المخدرات". ورقة بحث مقدمة لمؤتمر: **الإمارات العربية المتحدة لمكافحة القرصنة 2014**. ص.04.

[viii]– **المرجع نفسه**، ص.05.

[ix]- *Kalilou Sidibé, Securité Management in Northen Mali : Criminal Networks and Conflict Resolution Mechanisms.* ***Research Repot****. Vol 2012, No77, p.28.*

[x]- ***op cit****, p.33.*

[xi]– عبد النور بن عنتر، "الجزائر ومعضلة تأمين الحدود"، في الموقع الإلكتروني:

https://www.alaraby.co.uk/amp//opinion/، تاريخ الدخول: 2018/06/29، ساعة الدخول: 12:24.

[xii]– **المرجع نفسه**.

[xiii]– هنري كيسنجر، **النظام العالمي: تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ**. تر: فاضل جتكر، ط.1، بيروت: دار الكتاب العالمي، 2015، ص.39.

[xiv]– عمر سعد الله، **القانون الدولي للحدود**. الجزء الأول، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص-ص.19-21.

[xv]- *Milton Gwakwa, Gugulethu Ndebebe &Gertrudek k. Kachere, Building The Future of Africa Sustainable Border Management Systems : A case of Southern African states.* ***International journal of innovative research é development.*** *April 2016, p. 340.*

[xvi]– بوحنية قوي، "إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي"، **مركز الجزيرة للدراسات**. في الموقع الإلكتروني:

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/20126310429208904.html، تاريخ الدخول: 2018/06/30، ساعة الدخول: 19:13.

[xvii]– عبد النور منصوري، المصالحة الوطنية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني. (**رسالة ماجستير غير منشورة**). جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009-2010، ص.16.

[xviii]– حسام المغربي، "الصحف الجزائرية: عسكرة الحدود مع دول الجوار"، في الموقع الإلكتروني:

http://beta.dotmsr.com، تاريخ الدخول: 2018/06/22، ساعة الدخول: 14:42.

[xix]– قادة بن عبد الله عائشة، "بناء الأمن الجزائري: دراسة في تسويق تجربة المصالحة الوطنية لمكافحة الإرهاب"، **مجلة أكاديميا**. العدد السابع، جانفي 2018، ص.167.

[xx]– د.ذ.ك، "كتابة الدولة الأمريكية تنشر أرقاماً حول حجم الإنفاق العسكري الجزائري"، في الموقع الالكتروني:

https://www.tsa-algerie.com، تاريخ الدخول: 2018/06/23، ساعة الدخول: 21:45.

[xxi]– الدرك الوطني، حراس الحدود، في الموقع الإلكتروني:

http://www.mdn.dz/site_cgn/index.php?L=ar#undefined، تاريخ الدخول: 2018/06/23، ساعة الدخول: 21:20.

[xxii]– خالد.ت، "استنفار أمني في الجنوب الغربي للبلاد إثر ارتفاع محاولات اختراق الشريط الحدودي"، **جريدة النهار**، 2011/04/03.

[xxiii]– وكالة الأنباء الجزائرية، "تحضير استراتيجية جديدة لتنمية المناطق الحدودية قبل نهاية **2017**"، في الموقع الالكتروني:

http://www.aps.dz/ar/algerie/46534-2017، تاريخ الدخول: 2018/06/30، ساعة الدخول: 20:27.

[xxiv]– إسماعيل. ض، "الجيش يكسب رهان تأمين الحدود"، في الموقع الإلكتروني:

http://alseyassi-dz.com/ara/sejut.php?ID=80276، تاريخ الدخول: 2018/06/29، ساعة الدخول: 13:19.

[xxv]– عياد محمد سمير، قادة بن عبد الله عائشة، "السياسة العامة الأمنية الجزائرية: إدارة الحدود نموذجا"، في الملتقى الوطني: **الإصلاح السياسي في الجزائر في ظل التحولات الراهنة**. يومي 25و26 أفريل 2017، جامعة تلمسان.

[xxvi]– نور الدين دخان، و عيدون الحامدي، مسار تأمين الحدود الجزائرية: بين الإدارة الأحادية والصيّغ التعاونية الاقليمية"، **دفاتر السياسة والقانون** العدد الرابع عشر، جانفي 2016، ص.173.

[xxvii]– أمال حجيج، "نحو قوة أورو-متوسطية للشرطة وتسيير الحدود"، **دفاتر السياسة والقانون**. العدد الثاني عشر، جانفي 2015، ص.251.

[xxviii]– عمر سعد الله، **القانون الدولي للحدود**. الجزء الثاني، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص.101.

[xxix]– عمر سعد الله، **القانون الدولي للحدود**. الجزء الأول، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص-ص.113-115.

[xxx]– محمد عبدون، "إطلاق خطة جديدة لتأمين الحدود بين المغرب والجزائر"، **جريدة الشروق**. في الموقع الإلكتروني:

https://www.echoroukonline.com، تاريخ الدخول: 2018/06/29، ساعة الدخول: 12:59.

[xxxi]– وكالة الأنباء الجزائرية، "الجزائر-ليبيا اطلاق جملة من المبادرات في مجال التعاون الأمني بين البلدين"، في الموقع الإلكتروني:

https://www.djazairess.com/aps/275835، تاريخ الدخول: 2018/06/22، ساعة الدخول: 14:23.

[xxxii]– هشام موفق، "ما دوافع التعاون الأمني بين الجزائر وتونس؟" في الموقع الالكتروني:

http://www.aljazeera.net، تاريخ الدخول: 2018/06/22، ساعة الدخول: 14:36.

[xxxiii]- ***Abdennour*** *Benantar,* ***Sécurité aux Frontière : Portée et Limites de la Stratégie Algerinne****. In site : https://journals.openedition.org/anneemaghreb/2712. consulte le: 12/04/2018, heure: 15:51.*

[xxxiv]- *Arslan Chikhaoui,* ***Migration and Refugees in Algeria and The Sahel : Targeting a Win-Win Neighborhood in the Mediterranean.****p. 317.*

[xxxv]– نذير كريمي، "الجزائر وليبيا وتونس يبحثون أمن الحدود"، في الموقع الالكتروني:

http://www.djazairess.com/elmassar/23955

تاريخ الدخول: 2017/04/22

[xxxvi]– قناة الحرة، "اتفاق لتعزيز أمن الحدود بين تونس والجزائر وليبيا"، في الموقع الالكتروني:

https***://www.alhurra.com*** تاريخ الدخول: 22.04.2017

[xxxvii]– بوحنية قوي، "الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي المخاوف من استنساخ داعش في الساحل الأزماتي"، **مركز الجزيرة للدراسات**. ديسمبر 2014، ص.4.

[xxxviii]– عبد الغني هامل، "خارطة طريق وفق رؤية استراتيجية"، **مجلة الشرطة**. العدد 136، جوان 2017، ص.13.

[xxxix]– أمال حجيج، **مرجع سابق ذكره**. ص. 254.

[xl]– أمال حجيج، **مرجع سابق ذكره**. ص. 257.

[xli]– فوزية خدا كرم عزيز، "النيباد: توجه جديد للتنمية في افريقيا"، **مجلة الأستاذ**. العدد 201، 2012، ص.428.

[xlii]- *Milton Gwakwa, Gugulethu Ndebebe & Gertrudek k. Kachere,**op. cit**. p. 342.*

[xliii]– وزارة الشؤون الخارجية، "مساهل: الجزائر ستقدم تقريرا حول مشروع الطريق العابر للصحراء في اجتماع النيباد"، في الموقع الالكتروني: ***http://www.mae.gov.dz/news_article/3146.aspx***، تاريخ الدخول: 2017/07/25.

[xliv]– "خط أنابيب الغاز العابر للصحراء"، في الموقع الإلكتروني:

خط_أنابيب_الغاز_العابر_للصحراء/*https://www.marefa.org*، تاريخ الدخول: 2018/05/24، ساعة الدخول: 00:26.